حدود حرية الرأي والتعبير في ظل التطور التكنولوجي المعاصر

The limits of freedom of opinion and expression in light of contemporary technological development

د. سجاد سعيد حبيب الجادري _ العراق

دكتوراه قانون اداري، جامعة المنصورة، مصر

sajjadaljadiri@gmail.com

ملخص:

تهدف دراسة موضوع حدود حرية الرأي والتعبير في ظل التطور التكنولوجي المعاصر إلى التعرف على سبل توظيف الدولة لسلطاتها الثلاث في تحقيق التوازن بين حرية الرأي والتعبير في ظل التطور التكنولوجي المعاصر، لما لهذا الموضوع من أهمية تتمثل في دور شبكات التواصل الاجتماعي في تمكين الأفراد من ممارسة حريتهم في التعبير عن آرائهم، خصوصا بعد انتقال سلوك الأفراد بشكل ملحوظ من الواقع المادي إلى الواقع الافتراضي.

وتطرح الدراسة إشكالية تتمحور حول ما هي سبل تحقيق التوازن بين حرية الرأي والتعبير من قبل السلطة في الدولة في ظل التطور التكنولوجي؟ وللإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على التقسيم الثنائي للدراسة إلى مبحثين، نُبين في المبحث الأول حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ونُبين في المبحث الثاني مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على النظام العام، واختتمت الدراسة بخاتمة تضم العديد من النتائج أهمها: تساهم إساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في زعزعة الأمن والاستقرار عن طريق إشاعة الفوضى وزعزعة الطمأنينة وبث روح الكراهية بين مختلف طبقات المجتمع، وبعض التوصيات أهمها: تحقيقاً لحماية الحريات العامة وضمان ممارستها يتطلب وضع نص دستوري ينص على "كل تقييد لحرية أو حق أساسي تسوغه المصلحة العامة يجب أن يخضع لمراقبة القضاء".

الكلمات المفتاحية: حرية الرأي والتعبير، شبكات التواصل الاجتماعي، التطور التكنولوجي، الأمن، الاستقرار.

Abstract :

This study on the limits of freedom of opinion and expression in light of contemporary technological development aims to identify the ways the state and its three authorities are employed in achieving a balancé between freedom of opinion and expression in light of contemporary technological development as the importance of this topic is rapidly increasing and affecting the role of social networks in enabling individuals to exercise their freedom to express their opinions ,especially after the behavior of individuals has shifted significantly from physical reality to virtual reality.

The study poses a problem concerning the ways to achieve a balancé between freedom of opinion and expression by the authority of the state while taking into consideration the technological development. To answer such question, the study was divided into two sections. The first section tackles the freedom of opinion and expression through social networks, while the second reveals the dangers of social networks on public order. The study concludes with many results, the most important of which are : The misuse of social networks contributes to destabilizing security and stability by spreading chaos ,destabilizing tranquility and spreading a spirit of hatred among the various classes of society. Among the most important recommendations

: In order to protect public freedoms and ensure their exercise ,a constitutional text is required to stipulate that "Any restriction of freedom or fundamental right justified by the public interest must be subject to judicial control".

Keywords : freedom of opinion and expression, social networks, technological development, security, stability.

المقدمة

أدت التطورات المعاصرة والتطور العلمي والتكنولوجي، ولا سيما في مجال المعلوماتية إلى ظهور وسائل حديثة لإيصال المعلومات ونقلها، ومنها شبكة الإنترنت، لذا فقد أدت هذه الوسيلة الأخيرة إلى إحداث تغييرات ملحوظة في حياة الأفراد، بحيث أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في كثير من الأحيان، وأصبح بمقدورهم التعبير عن آرائهم ومعرفة آراء الآخرين بسهولة من خلال هذه الوسيلة، وبالتالي فقد تطورت أنواع وأشكال الحقوق التي يستطيع الإنسان أن يمارسها ويتمتع بها بدءاً من حقه في الحياة والحرية وغيرها من الحقوق، إلى الحق في الخصوصية والمعرفة وتداول المعلومات وحرية التعبير عن الرأي.

وقد جاء هذا التطور في أنواع الحقوق التي يستطيع الإنسان أن يمارسها ويتمتع بها نتيجة ما شهده العالم من تطورات في العديد من المجالات، ومن أهمها التطور في جميع المعلومات وتخزينها وتداولها واستخدامها في جميع مظاهر الحياة، حتى أصبحت العمود الفقري لتطور وتقدم الأمم في ظل ثورة المعلومات، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن التطور التكنولوجي المستمر، والتطور في مجالات تكنولوجيا المعلومات بجميع مفرداتها، وتقدم نظم الحوسبة والتقنيات الرقمية وتزاوجها واندماجها مع ثورة تقنيات الاتصالات وشبكاتها، أدى إلى التطور في تداول المعلومات الرقمية وسهولتها وسرعتها دون التقيد بمكان أو زمان، متخطية جميع العوائق والحواجز التي قد تضعها الدول أو الحكومات للسيطرة عليها.

وأضحى للإنسان حقوق معلوماتية وأخرى رقمية أفرزتها تلك التطورات في مجال المعلومات والتقنيات الرقمية، حقوق يسعى الإنسان للمناداة بها والمحافظة عليها، ويحارب من أجل إطلاقها وعدم تقييدها، هذه الثورة الرقمية المتفجرة والاستخدام المتنامي لشبكة الإنترنت، وما أرسته من وسائل ونظم للمعرفة وتداول المعلومات وتحقيق مفهوم حرية المعلومات، وما منحته للبشرية من خصائص وميزات، جعلت البعض يصنفها كأحد أعظم اختراعات البشرية، وبات على الدول أن توفر البيئة الملائمة لممارسة الإنسان لحقوقه الرقمية الناجمة عن تعامله مع شبكة الإنترنت، وبالرغم من كل هذه الإيجابيات إلا أنها ليست وحدها ما قدمته شبكة الإنترنت، بل رافقتها ظواهر سلبية متعددة أدت إلى الاعتداء على حريات الآخرين وحقوقهم كالحق في الخصوصية وغيرها من الحقوق، كما تمثلت هذه الظواهر السلبية في بث مواد تهدد أمن الدول وسلامتها، أو تخالف الأخلاق والآداب العامة والتشريعات الوطنية إجمالا.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في بيان دور شبكات التواصل الاجتماعي في تمكين الأفراد من ممارسة حريتهم في التعبير عن آرائهم، خصوصا بعد انتقال سلوك الأفراد بشكل ملحوظ من الواقع المادي إلى الواقع الافتراضي، ويُعد ذلك نتيجة طبيعية لما نشهده في الوقت الراهن من ثورة معلوماتية هائلة عكست نتائجها على جميع مفاصل الحياة، هذا من جانب، ومن جانب آخر تُبين هذه الدراسة أهمية ضبط سلوك الأفراد داخل الواقع الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي ضمن نطاق الضوابط القانونية لممارسة حرية الرأي والتعبير، حفاظا على النظام العام بما يشتمله من عناصر.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية الدراسة في كيفية توظيف الدولة لسلطاتها في تحقيق التوازن بين حرية الرأي والتعبير، والحفاظ على النظام العام، في ظل التطور التكنولوجي المعاصر، حيث إن أهم ما يتميز به استخدام وسائل الإعلام الرقمية، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي، هو سرعة وسهولة استخدامها سواء في إرسال المعلومات أو تلقيها، وكذلك قلة تكاليف استخدامها، وإن عدم الاستخدام السليم لشبكات التواصل الاجتماعي سيؤدي حتما إلى الإضرار بالحقوق والحريات الفردية ولا سيما الحريات الشخصية، فضلا عن الإخلال بالنظام العام.

تقسيم البحث

بناءً على ما تقدم سوف نقسم هذه الدراسة إلى مبحثين، نُبين في الأول حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ونُبين في الثاني مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على النظام العام، وذلك وفق الآتي:

المبحث الأول: حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني: مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على النظام العام.

المبحث الأول:

حرية الرأي والتعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي

تعد شبكة الإنترنت في الوقت الراهن الوسيلة الأقوى والأكثر استخداما للتعبير عن الرأي وممارسة الفرد لحقوقه وحرياته؛ نظرا لاتساع حدود تلك الشبكة وعدم مركزيتها وبعدها عن سيطرة الحكومات إلى حد ما، هذه العالمية والانتشار التي تتميز بها شبكة الإنترنت، استطاعت أن تمكن كل مشترك أو مستخدم متصل بالإنترنت من الوصول لأي موقع إلكتروني ليدلي برأيه ويعبر عن أفكاره كما يشاء، بل يمكن أن ينشئ موقعا أو منتديات أو صفحات للتحاور وتبادل الأفكار والآراء في جميع المجالات، وبالتالي أصبحت شبكة الإنترنت الوسيلة أو النافذة أو الواسطة الإعلامية الأكثر حرية وانتشاراً وتفاعلية.

وقد أكدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة في جنيف سنة ٢٠٠٣، على ذلك، حيث أكدت القمة في المبادئ على إعلان عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة (الفقرة الثالثة)، ونصت في الفقرة الرابعة من المبادئ على أن: "نؤكد من جديد كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية..."، كما ورد في الفقرة الخامسة: "ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بأحكام المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده نمو شخصيته نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد لا يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته لأي قيود إلا ما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي، ويجب ألا تمارس هذه الحقوق والحريات البتة بما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة".

والحقيقة أن القوة التي منحها الإنترنت لحق إبداء الرأي والتعبير ، لم تستخدم فقط في ممارسة هذا الحق في النطاق والحدود التي نظمتها ونصت عليها المواثيق الدولية، بل تخطت ذلك إلى الجوانب السلبية التي تتعدى فيها نطاق حرية الرأي والتعبير ، سواء تم ذلك دون قصد أو بجهل من ارتكبها، بالقوانين واللوائح، أو تم ذلك بقصد ونية مؤكدة، ليصبح الإنترنت ممرا آمنا لنشر المواد المخالفة للقانون والمسيئة والمتشددة والتي تخالف النظام العام والعقيدة داخل المجتمعات، وكذلك تتعدى على حقوق الغير ، ومنها حقوق الملكية الفكرية والخصوصية وغيرها من الجرائم التي تقع عبر شبكة الإنترنت.

وبين ما يدخل ضمن حدود حرية الرأي والتعبير وبين ما يخرج عنها، أصبحت شبكة الإنترنت نقطة جدل بين المنادين بإطلاق حرية الرأي والتعبير، وبين ما يرون في مصالح الدولة وسلامتها وأمنها وأمن المجتمع ما يوجب تشديد القيود على نطاق وحدود حرية الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت، لما تتميز به من خصائص تجعل من الصعوبة احتواء أو تقييد أو توجيه ما يبث من خلالها، الأمر الذي قد يؤدي أحيانا إلى تشويه صورة الدولة في المجتمع الدولي أو استخدامه من قبل جهات خارجية لضرب الاستقرار ونشر الأخبار الكاذبة وتصعيد الفتن والتحريض عليها، والحقيقة أن هذا الأمر هو أخطر ما في الموضوع، فقبل ظهور الإنترنت كانت الحكومات والدول تستطيع أن تتحكم في مجريات الأمور أذا ما حصل شيء يخل بالأمن العام والنظام العام ككل، أما اليوم ومع التطور التكنولوجي المعاصر يصعب على الحكومات السيطرة على ما يجري ويبث من خلال شبكة الإنترنت، وبالتالي عدم قدرتها على تحجيم أو تقييد حرية الرأي والتعبير، لذا تتخذ الحكومات عدداً من الإجراءات القانونية كوسيلة للرقابة على حدود حرية الرأي والتعبير، فيما إذا تم تجاوز هذه الحدود ومخالفة القانون، وتم الإضرار بالنظام العام وتهديد كيانها، ومع تطور التكنولوجيا توجهت تلك الدول إلى استخدام وسائل تقنية فعالة للرقابة على حرية الرأي والتعبير، ومن هذه الوسائل، حجب المواقع الإلكترونية وتعطيلها.

أما الوسائل التي يلجأ إليها المستخدم في فضاء شبكة الإنترنت فهي كثيرة، ولكن في الوقت الراهن فإن أكثر ما يجذب اهتمام المستخدم لتدوين ما يجول في خاطره ويعبر عن رأيه، هو ما يطلق عليه شبكات التواصل الاجتماعي، لسهولة استخدام هذه الشبكات وذيوعها وعالميتها وسهولة الوصول إليها، ولأهمية هذا الموضوع وما يثيره من مشاكل، وجب علينا بيان مفهوم هذه الشبكات، وما تتميز به من خصائص، وذلك وفق الآتي:

المطلب الأول: مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: خصائص شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول:

مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي

الفرع الأول:

التعريف الاصطلاحي لشبكات التواصل الاجتماعي

اختلفت التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي، نظرا لاختلاف آراء وزوايا دراستها وتعدد وسائطها، فعرفها البعض بإنها، مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب، حيث تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء، (بلد، مدرسة، شركة...)، يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض، وهي وسيلة فعالة للتواصل بين الأفراد سواء كانوا أصدقاء نعرفهم في الواقع أو من خلال السياقات الافتراضية.[1]

فوسائل التواصل الاجتماعي عبارة عن منظومة من الشبكات والمواقع الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال اجتماع إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والميول والهوايات نفسها، أو جمعه مع أصدقائه، ومن ثم للفرد إنشاء رسائل إلكترونية ونشرها بين أعضاء الموقع والمواقع المشتركة بحرية تامة.[2]

واهتم عدد من الباحثين الإعلاميين بدراسة هذه الشبكات باعتبارها وسائط إعلامية أو كما تم تسميتها بالإعلام الاجتماعي على أنها عبارة عن "محتوى إعلامي يتميز بالطابع الشخصي، يتناقل بين مرسل ومستقبل عبر شبكة اجتماعية" [3]

[1] وردة بن عمر، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة ٢٠١٤، ص٥١.

[2] موسى بن أحمد موسى الشهري، تطوير التعاون بين الإدارة المدرسية والمؤسسات الأمنية في مجال التوعية الأمنية لطلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، جامعة الملك خالد، سنة ٢٠٠٨، ص١٢.

[3] عبد الباسط هويدي، فرحات حاج بلقاسم، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على الممارسة الإعلامية التقليدية في تغطية الحراك الاجتماعي في الجزائر، مجلة العلوم والمجتمع، المجلد ٣، العدد ٢، ديسمبر، ٢٠١٩، ص٣٥.

وتعرف أيضا، بأنها طرق جديدة للاتصال في بيئة رقمية تسمح للمجموعات الصغيرة بإمكانية التجمع والالتقاء على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم.[1]

ويرى الباحث، من خلال التعريفات السابقة صعوبة ضبط مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي لاختلاف الرؤى بين الباحثين من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، ومن ناحية تنوع الوظائف، وذلك بسبب التطور التكنولوجي والتحديث المستمر للوسائط والخدمات المقدمة حتى ظهرت مواقع مثل الفيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها، ما أدى هذا التطور إلى قلب المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالمجتمع.

الفرع الثاني:

التعريف الفقهي لشبكات التواصل الاجتماعي

هنالك العديد من الاجتهادات الفقهية التي تناولت تعريف شبكات التواصل الاجتماعي، فقسم بعضهم تعريفها إلى مقاربتين، هيكلية، ووظيفية، ومن مقاربة هيكلية، اعتبرت شبكات التواصل الاجتماعي: خدمة ويب تعمل كالشبكات الاجتماعية التقليدية، وتكون بديلة عنها أحيانا، لهذا لغرض تتيح للمستخدم إمكانية إنشاء ملف شخصي يتضمن معلومات شخصية كالسن، والهوايات والآراء الدينية والسياسية، وبعد أن ينشئ المستخدم ملفه الشخصي، يكون قادراً على التواصل مع أشخاص لديهم أيضا ملفات شخصية على شبكة التواصل الاجتماعي نفسها.[2]

ومن المقاربة نفسها، تمت محاولة تعريف شبكات التواصل الاجتماعي، بالاقتباس من مفهومها في المجتمع التقليدي، فاعتبرت: بنية اجتماعية كَوَنها أشخاص، كالأصدقاء أو العائلة، يتقاسمون البيئة الافتراضية نفسها والتكنولوجيا نفسها، مشكلين مجموعة محددة تجمعهم ضوابط تنظيمية ومصالح مشتركة، سواء كانت لغوية أو دينية أو اقتصادية، وأهداف وقيم، ولكن ليس بالضرورة يجمعهم موقع جغرافي معين.[3]

أما من المقاربة الوظيفية، فتم تعريف شبكات التواصل الاجتماعي، بأنها: منصات لتبادل الوسائط الإعلامية، مثل الأخبار، العلاقات، أو أي محتوى من أي نوع ما بين المستخدمين ومعارفهم.[4]

---

[1] لامية طالة، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الرأي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم علوم الإعلام والاتصال، سنة ٢٠١٥، ص ١٦٨.

[2] Panagiotis symeonidis, dimitrios ntempos, yannis manolopoulos, recommender systems for location-based social networks, springer, new York, 2014, p. 21.

[3] Athina A. lazakidou ed, virtual communities, social networks and collaboration springer, new York, 2012, p.148.

[4] Nagehan ilhan, sule gundus-oguducu, and A, sima etaner-uyar, social networks analysis and case studies, springer, usa, 2013, p. 10.

أو باعتبارها: مواقع مخصصة أو تطبيقات أخرى تسمح للمستخدمين أن يتواصلوا فيما بينهم من خلال إرسال المعلومات، والتعليقات، والرسائل، الصور ... الخ.[1]

فيما قدم البعض الآخر تعريفاً شاملاً، يتضمن البعدين الهيكلي والوظيفي، لشبكات التواصل الاجتماعي، حيث اعتبرت شبكات التواصل الاجتماعي: عبارة عن خدمة على الإنترنت، تتيح للأفراد، إنشاء ملف شخصي عام أو شبه عام من خلال نظام محدد تقدمه الخدمة، وإنشاء قائمة من المستخدمين الآخرين الذين يتواصل معهم من خلال الخدمة، والاطلاع وتصفح قائمة التواصل الخاصة بمن يتواصل معهم، بالإضافة للقوائم المنشأة من طرف الآخرين من خلال الخدمة.[2]

ويؤيد الباحث التعريف الأخير، لدقته وشموله، ويظهر شموله من خلال تغطية البعدين الهيكلي والوظيفي لشبكات التواصل الاجتماعي، التي تقوم على وجود رقمي للشخص من خلال إنشاء ملف شخصي من جهة، ودخوله مع الأشخاص الآخرين في علاقات تتيح تفاعلاً اجتماعياً، من جهة أخرى.

المطلب الثاني:

خصائص شبكات التواصل الاجتماعي

الفرع الأول:

فعالية الاتصال الجماهيري

تقليدياً تميز الاتصال الجماهيري باتجاهه الأحادي، أي اعتماده في نقل الرسالة من مصدرها إلى الجمهور على أدوات غير تفاعلية غالبا، كالمطبوعات والإذاعة والتلفزيون، إلا أن تطور التكنولوجيا والإعلام قادتنا نحو ترتيب جديد يزيد من فعالية المنظومة الاتصالية، حيث تحولت عملية الاتصال التقليدية إلى عملية اتصال تفاعلي من خلال سمة التفاعلية التي استحدثتها تكنولوجيا الإنترنت الحديثة، فأصبح هنالك تأثير متبادل بين أطراف العملية الاتصالية، كما ساهم تطور التكنولوجيا في توفير تقنيات تعزز الرسالة الاتصالية من حيث المحتوى، من خلال إدخال الوسائط المتعددة، في وسائل الاتصال الجماهيري، مثل الصور والفيديوهات والسمعيات.[3]

---

[1] Jamal sanad al-suwaidi, from tribe to facebook : the transformational role of social network, 1.st ed., emirates center for strategic studies and research, abu Dhabi, 2013, p.20.

[2] Danah m.Boyd, Nicole B. Ellison, social network sites: definition, history, and scholarship, journal of computer-mediated communication, 2007, p. 211.

[3] بالخير محمد ايت عودية، الضبط الإداري للشبكات الاجتماعية الالكترونية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، سنة 2019، ص٣٢.

فتتميز عن وسائل الإعلام التقليدية بإتاحة فرصة المحادثة في اتجاهين، أي المشاركة والتفاعل مع المحتوى المعروض[1]، فالفرد في شبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة لكونه مستقبل وقارئ، فهو أيضا كاتب ومرسل ومشارك، وبذلك تكون قد ضعفت السلبية المقيتة في الإعلام التقليدي[2]، كما تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على تشجيع المساهمات وردود الفعل من الأشخاص المهتمين بالمحتوى المعروض، حيث قضت على الحاجز الموجود بين وسائل الإعلام والجمهور المتلقي[3].

وتتمتع وسائل التواصل الاجتماعي بتفاعلية كبيرة، فإلى جانب إمكانية الاتصال الفردي، توفر هذه الشبكات إمكانية عالية للتواصل المفتوح والمجاني مع عدد هائل من الأشخاص، سواء أكانوا أعضاءً في منصة التواصل نفسها للمستخدم أم لم يكونوا، كما يمكن للمستخدم استعمال طائفة واسعة من أدوات الاتصال البصرية، (السمعية، أو السمعية- بصرية)، سواء بشكل مباشر وآني، أو من خلال الاطلاع عليها متى رغب في ذلك، وبفضل هذه التقنية أصبح اليوم المحتوى الذي يقدمه المستخدم، يتمتع، أو يكاد يتمتع، بالمواصفات التقنية نفسها لإنتاج المهنيين، كما يمكنه عرض وتوزيع هذا المحتوى على الشبكة، بالمستوى نفسه الموجود لدى وسائل الإعلام، وديناميكية التواصل التي أحدثتها منصات التواصل الاجتماعي، مثل YouTube, Flick, Facebook ......، تؤسس بنحو متزايد لمنهج اتصال جماهيري يشتغل فيه الأفراد بشكل مماثل تقريبا للمؤسسات الإعلامية التقليدية.[4]

ونظراً للدور الذي تشكله شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق إعلام جماهيري فعال، حازت هذه الشبكات مكانة أساسية ضمن استراتيجيات الترويج في عدة مجالات، وسياسياً تشكل شبكات التواصل الاجتماعي، منصة سياسية للمؤسسات والأحزاب السياسية، للترويج لبرامجها وأفكارها، كما تعد أداة مؤثرة في الحملات الانتخابية سواء لتعبئة الهيئة الناخبة، أو للترويج للمرشحين.[5]

[1] عبد الباسط هويدي، فرحات حاج بلقاسم، مرجع سابق، ص٣٦.

[2] جمعة قادر صالح، سلطة الضبط الإداري إزاء وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة ٧، العدد ٢٧، أيلول ٢٠١٥، ص٣٤٤.

[3] عبد الباسط هويدي، فرحات حاج بلقاسم، مرجع سابق، ص ٣٦.

[4] Mike friedrichsen, wolfgang muhl-benninghaus (eds), handbook of social media management: value chain and business models in changing media markets, springer-verlag berlin Heidelberg, 2013, p. 638.

[5] Stefan Stieglitz, linh dang-xuan, social media and political communication: a social media analytics framework, social network analysis and mining, 2013, p. 1277-1278.

كما يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي، أن تلعب دوراً بارزاً في المجال التجاري، لا سيما من خلال إقامة تواصل مستمر بين المنتج والمستهلك، أو من خلال الترويج للمنتجات.[1]

ويرى الباحث، أنه بالرغم من الاستفادة الكبيرة من الخدمات التي تقدمها تفاعلية شبكات التواصل الاجتماعي، إلا أنه يمكن استخدامها بشكل سلبي، إذا ما تم استغلالها لنشر مواد مخالفة للقانون والترويج للشائعات التي من شأنها الإخلال بالنظام العام، والأمن القومي للدولة، أو استغلالها من قبل أطراف خارجية تسعى للإضرار بأمن دولة ما.

الفرع الثاني:

عالمية شبكات التواصل الاجتماعي

تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بالعالمية وتجاوزها الحدود الجغرافية، حيث تلغى الحواجز الجغرافية والمكانية، وتتحطم فيها الحدود الدولية، حيث يستطيع الفرد في الشرق التواصل مع الفرد في الغرب، بكل بساطة وسهولة.[2]

ويشكل العامل الجغرافي في المجتمعات التقليدية، عنصرا أساسياً في تكوين شبكات التواصل الاجتماعي من خلال المساهمة في إقامة تواصل وتفاعل ثابت بين عناصر المجموعات.[3]

كما تلعب أبعاد العامل الجغرافي دورا مؤثرا في تحديد قوة الروابط بين عناصر شبكة التواصل الاجتماعي، فالعلاقات الأولية التي تتميز بالقوة والتماسك والتعاون إنما تقوم على فضاءات جغرافية صغيرة نسبيا، كالأسرة والجيرة، القرية...، في حين يلاحظ أن العلاقات الثانوية، التي تتسم بضعف العلاقات الشخصية المباشرة وسيادة العلاقات الرسمية والتعاقدية، إنما تتشكل على فضاءات جغرافية واسعة نسبياً، كالدولة، الشركات والمؤسسات الكبرى أو المجتمع الدولي.[4]

وإذا كان العامل الجغرافي يقيد تطور العلاقات الاجتماعية بقيود، كالوقت وتكاليف النقل، فإن الفضاء الافتراضي يتسم بانعدام المسافات المادية، والمسافات فيه ذات طبيعة اجتماعية، ومنطقية وثقافية، كما أن

---

[1] Hokyin lai, hiufung cheng, and hiuping fong, social network advertising: an investigation of its impact on consumer behaviour, in: l.s.l. wang et al. (eds.): misnc 2014, ccis 473, p. 2.

[2] جمعة قادر صالح، مرجع سابق، ص٣٤٤.

[3] V.I. blanutsa, geographical investigation of the network world : basic principles and promising directions, geography and natural resources, 2012, vol. 33, no. 1, p. 3.

[4] بلخير محمد آيت عودية، مرجع سابق، ص٣٠.

الفضاء الافتراضي يسمح لشبكات التواصل الاجتماعي، أن تتخطى كل الحواجز الجغرافية والمكانية التي من شأنها أن تعرقل استمرارية ونمو شبكات التواصل الاجتماعي.[1]

وبفعل استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في شبكات التواصل الاجتماعي، قد تفقد المسافات الجغرافية جانباً كبيراً من أثرها، حيث إن هذه التكنولوجيا تسمح للأفراد بالتفاعل فيما بينهم بغض النظر عن المكان الذي يوجدون فيه وبتكاليف أقل بكثير مما يتطلبه التنقل المادي.[2]

ومن خلال هذه الخاصية، يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي، أن تساهم في تماسك المجتمع التقليدي من خلال ضمان استمرار العلاقات والتضامن بين الأفراد بالرغم من إمكانية التباعد المكاني، ويعتبر البعض أن شبكات الحاسوب هي شبكات تواصل اجتماعي بطبيعتها، وهي عبارة عن مؤسسات اجتماعية لا ينبغي أن تدرس بشكل مستقل، وأنما كمكون للحياة اليومية، كما أن انتشار شبكات الحاسوب سهل التضامن بين المجموعات في العمل وفي المجتمع وهو ما انعكس إيجابا على الشبكات الاجتماعية بشكل عام.[3]

والمشكلة التي تثيرها خاصية تجاوز الحواجز الجغرافية لشبكات التواصل الاجتماعي، أن من شأنها أن تكسب هذه الشبكات طابعاً يتجاوز فكرة الدولة الوطنية، حيث يقارنPierre bellanger، بين الدولة وشبكة الإنترنت التي تعد الوسط الحيوي لشبكات التواصل الاجتماعي، بالقول: إن الدول تشكل أماكن ، أما شبكة الإنترنت فهي عبارة عن رابط، السيادة تقوم في فضاء مادي محدد، أما شبكة الإنترنت فهي بُعد يربط جميع الأقاليم دون أن تكون الشبكة أحد هذه الأقاليم، الدول هي كثيرة ومتنوعة، أما شبكة الإنترنت فهي واحدة وعالمية، الدول تميز بين الشعوب، أما شبكة الإنترنت تجمع الإنسانية، كما أن شبكة الإنترنت تفرض حريتها العالمية على فسيفساء سيادة الدول".[4]

[1] Pierre musso, le web : nouveau territoire et vieux concepts, annales des mines-réalités industrielles 2010/4, Novembre 2010, p. 75.

[2] Y. volkovich, S. scellato, D. laniado, C. mascolo, and A. Kaltenbrunner, the length of bridge ties: structural and geographic properties of online social interactions, in: proceedengs of the sixth international AAAl conference on weblogs and social media, 2012, 346.

[3] Barry wellman, computer networks as social networks, science, new series, vol. 293, no. 5537, sep 2001, American association for the advancement of science, p. 2031.

[4] Bellanger pierre, de la souveraineté numérique le débat, 2012/3 no 170, p. 152.

الفرع الثالث:

إمكانية إخفاء الهوية الحقيقية للمستخدم

الهوية في العلاقات الاجتماعية هي مؤشرات وعلامات تحدد ماهية الشخص وموضعه بين أفراد آخرين يشاركونه الخصائص نفسها.[1]

ومن الناحية القانونية، تُعرف الهوية، كمجموعة خصائص ذاتية للشخص باعتبارها عناصر تمييز للمخاطبين بأحكام القانون.[2]

ومفهوم الهوية مرتبط بصفة وطيدة بفكرة الاختلاف، سواء كان اختلاف مصطنع مثل الاسم أو الرقم، أو اختلاف طبيعي مثل لون العينين أو الطول ...، أو اختلاف اجتماعي مثل الحالة المدنية أو العنوان، طالما يترتب على اندماج الشخص في المجتمع، الاعتراف له بحقوق وواجبات فردية ومسؤوليات شخصية، فإن تمييز هذا الشخص عن باقي نظرائه في المجتمع يشكل حتمية قانونية.[3]

في المجتمع الافتراضي، اكتسبت الهوية أهمية بالغة منذ أن أصبح للمستخدم دوراً فاعلاً بفضل التكنولوجيا التي قدمتها شبكة الإنترنت، والتي مكنته من مباشرة عدة عمليات، كالتجارة والتعلم والعمل والبريد والتعاملات المصرفية ...، ناهيك عن الاستخدام السلبي كالحروب والإجرام ... ، غير أن الملاحظ أن المستخدمين أثناء مباشرة العديد من هذه التصرفات، يظهرون بهويات لا تتطابق في الغالب مع هويتهم الحقيقية، فيمكن مثلاً من أجل القيام بعملية شراء سلعة معينة، إدخال بيانات لا يشترط فيها التطابق مع البيانات الحقيقية للمستخدم، وأغلب شبكات التواصل الاجتماعي، تفرض من أجل الانضمام إليها إنشاء ملف شخصي يتضمن العديد من البيانات التي تساهم في تشكيل هويته كالاسم الكامل، العنوان، الجنس، الجنسية، المهنة، الصورة، لكن يتم ذلك دون اشتراط أن تكون تلك البيانات متطابقة مع الهوية الحقيقية.[4]

والملاحظ أن إمكانية إخفاء الهوية للمستخدم في شبكات التواصل الاجتماعي، يكرس في الوقت الراهن، على أنه حق للمستخدم، فبتاريخ ٢٠٠٨\٨\١٤، أصدرت مجموعة العمل الدولية لحماية المعطيات الشخصية

---

[1] انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم، فايز الصباغ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، دون سنة نشر، ص٩٠.

[2] Géraldine aidan, émili debaets, l'identité juridique de la personee humaine, L'harmqttan, paris, 2013, p :16

[3] François terré, dominique fenouillet, droit civil, les personnes, dallos, paris, 2012, p : 188

[4] بلخير محمد ايت عودية، مرجع سابق، ص٢٩.

في الاتصالات، جملة من التوجيهات تضمنت دعوة الدول لإقرار الحق في إخفاء هوية المستخدم في شبكات التواصل الاجتماعي.[1]

معرفة ذلك بأنه: حق التصرف على خدمة شبكات التواصل الاجتماعي، تحت اسم مستعار دون الكشف عن الهوية الحقيقية للمستخدمين الآخرين.[2]

وبتاريخ ٢٠١٥\٥\٢٢، قام المقرر الخاص للأمم المتحدة لترقية وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، بعرض تقريره حول استخدام التشفير والإخفاء في الاتصالات الرقمية أمام مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة، ومما جاء في التقرير أنه، لا ينبغي على الدول أن تقيد إمكانية التشفير وإخفاء الهوية، التي تسهل وتمكن غالبا من حرية الرأي والتعبير.[3]

ويرى الباحث، أن إمكانية إخفاء الهوية في شبكات التواصل الاجتماعي، في حقيقة الأمر يعتريها العديد من المشكلات، لما ينتج عن ذلك من تجاوزات ومخالفات يمكن أن يرتكبها المستخدم.

هذا الأمر دفع ببعض الدول على غرار الصين وروسيا والفلبين، أن تلزم مستخدمي الإنترنت بالتصريح عن أسمائهم، الحقيقية عند ممارسة نشاطهم على شبكة الإنترنت، كالتسجيل في شبكات التواصل الاجتماعي، أو عند التعليقات وكتابة المدونات.[4]

المبحث الثاني:

مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على النظام العام

بالرغم من الأهمية والفوائد الكبيرة لشبكات التواصل الاجتماعي سواء في نشر الوعي الثقافي أو السياسي، أو انعكاس أهميتها على الترويج التجاري وغيرها من الفوائد العائدة من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالشكل الصحيح والمثمر، إلا أنه بالإضافة لكل هذه السمات يوجد أيضا بعض السلبيات الناتجة عن استخدامها، ومخاطر تهدد النظام العام أذا ما استخدمت هذه الوسائل في غير موضوعها أو بشكل خاطئ، أو تم استغلالها لترويج أفكار هدامة من خلال التحريض على الإرهاب أو الأفعال الجرمية بشكل عام، أو الترويج للشائعات الماسة بالأمن العام أو نشر المواد المخلة بالآداب العامة وغيرها من المخالفات

[1] Report and guidance on privacy in social network services "rome memorandum," rome Italy,3-4/03/2008 p : 4.

[2] Ibid., p : 10.

[3] David kaye, report of the special rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, human council: twenty-ninth session, 22 may 2015, a/hrc/29/32, p: 20.

[4] Jason A. martin, Anthony L. fargo, anonymity as a legal Right : where and why it matters, north Carolina journal of law & technology, volume 16, issue 2: January 2015, p: 315.

والأفعال الجرمية التي ترتكب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبحت هذه الوسائل تشكل تهديداً حقيقياً للنظام العام بما يشتمله من عناصر نظراً لحداثة هذه الوسائل التي تعتبر منصات أو وسائل حديثة للتعبير عن الرأي، ومعالجة ما يحدث داخلها وما ينشر عبرها ليس بالأمر السهل، باعتبارها واقعاً افتراضياً وليس واقعاً مادياً، حيث أن كل ما يمكن أن يسببه ما ينشر داخل هذه الوسائل، يحدث بكبسة زر ومن أي مكان في العالم دون أي اعتبار للحدود الجغرافية، وهذا ما صعب الأمور على الدول في فرض رقابتها وسيطرتها على هذه الوسائل، وبالتالي زاد خطرها على الأمن العام للدول، وعليه سوف نقسم هذا المبحث وفق الآتي:

المطلب الأول:

مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن العام

سوف نقسم هذا المطلب إلى قسمين، نتناول في الأول، استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في التحريض على الأفعال الجرمية، ومن ثم نتكلم عن استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في بث الشائعات الماسة بالأمن العام في القسم الثاني، وذلك وفق الآتي:

الفرع الأول:

استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في التحريض على الأفعال الجرمية

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي وسيلة مفضلة للعديد من النشاطات الإجرامية التي تمس الأمن العام، مستفيدة من فعالية تلك الشبكات في الاتصال ومن طابعها الجماهيري بغرض توسيع دائرة الاستهداف وزيادة قوة التأثير، ومن أكثر المخاطر الأمنية التي يمكن أن تنطوي عليها شبكات التواصل الاجتماعي هو استغلالها من طرف الجماعات الإرهابية كمنصة نشاط ودعم، بالإضافة لاستغلالها من قبل أطراف معادية للتلاعب بالجماهير، فقد وفرت شبكات التواصل الاجتماعي طريقة سهلة لنقل الأفكار والبيانات والمعلومات من قبل الجماعات الإرهابية، وهذا ما حقق لها نموا كبيراً واجتذاباً لعناصر من الشباب للوقوع في أحضان الجماعات الإرهابية من أجل القيام بممارسات إرهابية، وحسب تعبير بعض الباحثين (أصبح عناصر العصابات يحوزون مسدسات وحسابات تويتر)[1]، تعبيراً منهم عن مدى خطورة هذا الموقع وغيره من مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي لدرجة تحولها لأحد الأسلحة التي تحوزها الجماعات الإجرامية والإرهابية، حيث استغلت التنظيمات الإرهابية الميزات المتوفرة في تطبيق "تويتر" لنشر الدعاية وتجنيد المتابعين له من

[1] Desmond upton patton et al., internet banging: new trends in social media, gang violence, masculinity and hip hop, computers in human behavior, Elsevier, vol. 29. Issue 5, September 2013, p. A54.

خلاله، إلى أن قامت شركة تويتر في منتصف عام 2015 بإغلاق حوالي 125 ألف حساب يمتلكهم تنظيم داعش الإرهابي كانت تستخدم لتشجيع الأعمال الإرهابية التي يقوم بها أو لتهديد الأفراد، وبررت شركة تويتر هذا الإجراء بأن إنشاء تلك المواقع واستخدامها للأعمال الإرهابية يمثل انتهاكاً لقواعد التغريد.[1]

كذلك الحال لموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" حيث قامت الجماعات الإرهابية في استغلاله في شن هجمات يطلقون عليها اسم (الغزوات الإعلامية) وهي تشبه احتلال الصفحات الكبرى وإغراقها بما يريدون نشره عن تنظيمهم، لتكون بوابتهم الكبرى، ومن تلك الصفحات التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية على موقع فيسبوك، صفحة ولاية الرقة، وصفحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغيرها من الصفحات الإرهابية الأخرى.[2]

كذلك الحال بالنسبة لموقع "يوتيوب" لم يسلم من استغلال الجماعات والتنظيمات الإرهابية، حيث قامت التنظيمات الإرهابية بإنشاء العديد من الفيديوهات ونشرها عبر هذا الموقع، مما أدى إلى إثارة الجدل بين العديد من الأفراد حول العالم، نتيجة بشاعة هذه الفيديوهات التي تضمنت مشاهد القتل والذبح والحرق والخطابات التي تدل على العنف والتطرف والكثير من الأعمال الإرهابية الأخرى.[3]

لذلك بدأت إدارة يوتيوب ومنذ بداية تشرين الثاني عام 2009، ولا سيما بعد الاتهامات التي وجهت لها، بإزالة أشرطة التنظيمات من موقعها والتي تدعو إلى التطرف وجرائم العنف التي يروج لها أصحابها أو من يساندهم، كونه يخالف محتوى السياسة والتعليمات التي يتبعها الموقع، وبررت إدارة الموقع بأنها ترفض تحمل المسؤولية عن سوء استخدام المواقع من قبل البعض؛ لأن الموقع يستقبل 24 فيديو كل دقيقة.[4]

أما الأساليب التي تنتهجها التنظيمات الإرهابية على مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، فتتلخص في الآتي:

1. أسلوب الكذب والتضليل: ويكون ذلك من خلال نشر معلومات غير صحيحة أو وقائع لم تحدث، وكذلك تضخيمها والمبالغة بها وتشويهها بطريقة ما لترسيخها في أذهان الناس.

---

[1] علي عدنان سلمان الركابي، جريمة الإرهاب المعلوماتي، مكتبة السنهوري، بغداد، سنة 2020، ص103.

[2] محمد منصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، رسالة ماجستير في الإعلام، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الآداب، 2012، ص83.

[3] علي عدنان سلمان الركابي، مرجع سابق، ص104.

[4] تقرير شركة جوجل والذي نشر على موقع bbc عربي الإخباري، بتاريخ 22 يوليو2017، على الموقع الإلكتروني www.bbc.com .

2. الأسلوب الديني: ويوظف هذا الأسلوب من خلال الرسائل الدعائية التي تتضمن الأفكار ذات الطابع الديني والعقائدي المتمثل بالنصوص الدينية والأحاديث المقدسة بما يتناسب مع معتقداتها.
3. أسلوب التكرار: ويكون ذلك من خلال اعتماد الدعاية الموجهة على أسلوب التكرار المستمر لذات الموضوع الرئيسي، والذي يعد الفكرة الأساسية في عملية كسب وتوجيه الرأي العام من خلال التنوع في عرض الموضوعات الداعية بصورة مشوقة ومنسقة إلى الأوساط الجماهيرية.[1]

الفرع الثاني:

استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في بث الشائعات المخلة بالأمن العام:

وتعرف الشائعات بأنها خبر أو مجموعة من الأخبار الزائفة التي تنشر في المجتمع بشكل سريع وتداولها بين العامة ظناً منهم في صحتها، ودائما ما تكون هذه الأخبار مثيرة للجدل والاهتمام، وتكون هذه الشائعة ذات طابع عسكري أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.[2]

وقد تعاظمت خطورة الشائعات مع التطور الهائل في وسائل الإعلام المتعددة وعلى وجه الخصوص وسائل التواصل الاجتماعي، حيث لم تعد الشائعة مجرد خبر سماعي ينشر بين الناس بل أصبحت مكتوبة وتنشر عبر الصحف والمجلات والمواقع الإخبارية، ومن ثم فإن خطورتها تفوق الشائعة السماعية من حيث سرعة الانتشار والقابلية للتصديق حيث تصل إلى الملايين خلال دقائق معدودة بفضل تقنيات الإنترنت.[3]

وتُعد شبكات التواصل الاجتماعي في الوقت الحاضر على مختلف أنواعها مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام ويوتيوب، إحدى أهم الوسائل المستخدمة في نشر الشائعات فضلا عن القنوات الفضائية، وقد أصبحت معدلات الشائعات تتناسب طرديا مع تقدم وتطور تكنولوجيا المعلومات، حيث يلجأ مروجو الشائعات إلى هذه الوسائل كونها تسمح بالتخفي عند الأخبار الكاذبة.[4]

[1] حسين سعدي الفتلاوي، الأساليب الدعائية لتنظيم داعش الإرهابي في مواقع التواصل الاجتماعي، 2017، بحث منشور على موقع المجلات الاكاديمية العراقية على الموقع الإلكتروني www.iasj.net، ص 436.

[2] حسنين شفيق، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 120.

[3] رضا عبد حمودة كحيل، الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص2.

[4] سامي حسن نجم الحمداني، حسين طلال مال الله العزاوي، دور الضبط الإداري الإلكتروني في مكافحة الشائعات المخلة بالأمن العام، بحث مقدم إلى جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، 2019، ص8. منشور على الموقع الإلكتروني https://law.tanta.edu.eg

ومع تطور شبكات التواصل الاجتماعي، نشأت ظاهرة خطيرة تسمى بالجيوش الإلكترونية ولعل هذا المصطلح جاء مقارب لمصطلح الجيوش التقليدية، إلا أن نشاطات هذه الجيوش في الغالب هي نشاطات سلبية ظاهرة بالجهات التي تشهدها. وتُعرف الجيوش الإلكترونية بأنها "مجموعة من الأشخاص يعملون وفق أجندة خاصة لصالح جهات سياسية أو أمنية، يعملون عن طريق إنشاء حسابات وهمية وإدارتها عن طريق روبوتات لتشارك في النقاشات، ويخترقون مواقع إلكترونية لشخصيات أو مؤسسات الدولة، بهدف تضليل الرأي العام وتشكيل وتوجيه وترويج الإشاعات".[1]

أما صور الشائعات المخلة بالأمن العام فيمكن حصرها بالصور الآتية:

1. نشر الأخبار الضارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي: نتيجة التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإعلام الحديثة من خلال انتقال المعلومات والأخبار عبر شبكات الإنترنت، فإن الاستخدام السيء لها سوف يعكر من صفو الأمن العام في الدولة، نظراً لسرعة انتشار هذه الأخبار الكاذبة خصوصا وأن أغلب أفراد المجتمع في الوقت الحاضر لهم حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، ونظراً لخطورة نشر الشائعات فقد اتجهت القوانين إلى تجريم هذه الأفعال، حيث نصت المادة 210 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 على "يعاقب بالحبس والغرامة من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة معروضة أو دعايات مثيرة إذا كان من شأنها ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.[2]

2: بث الشائعات المهددة للوحدة الوطنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي: يعد المواطنة أساس بناءً الدولة الحديثة وهي مناط لإنشاء الحقوق والواجبات الأعلى قيم، ويمكن للمواطنة توسيع نطاق الحريات وسيادة ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين دون التمييز بسبب الجنس أو الدين أو أي اعتبار آخر، وقد أكد الدستور العراقي لسنة 2005 على حق المواطنة في المادة رقم 14 منه والتي نصت على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرف أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

وقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي من أخطر الوسائل التي يستخدمها المغرضين لبث الشائعات التي تهدف إلى اثارة الفتنة الدينية أو العرفية أو المذهبية ونشر ثقافة الكراهية وبالتالي يشكل ذلك تهديد حقيقي إلى الأمن العام في الدولة، ونصت الفقرة الثانية من المادة 200 من قانون العقوبات العراقي رقم

[1] www.wikipedia.ovg/wiki

[2] سامي حسن نجم الحمداني، حسين طلال مال الله العزاوي، مرجع سابق، ص11.

111 لسنة 1969 على معاقبة "كل من حرض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق أو على الكراهية أو الازدراء به أو روح ما يثير النعرات المذهبية أو الطائفية أو حرض على النزاع بين الطوائف والأجناس أو أثار شعور الكراهية أو البغضاء بين السكان في العراق".

ولا شك أن الدولة وراء تجريم هذه الأفعال التي تسعى إلى خلق الفتنة داخل المجتمع وبين مكوناته الدينية والقومية والمذهبية، والتي ترتكب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الأمر الذي يخفف بدوره من حدة الاحتقان والاقتتال والإضرار بالأمن العام.[1]

المطلب الثاني:

مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على الصحة العامة

تمثل الصحة العامة منظوراً شاملاً ومتكاملاً لصحة الفرد والأسرة والمجتمع، وترتبط بكل ما من شأنه أن يحفظ صحة الجمهور، ويقيهم أخطار الأمراض، وتتخذ السلطات العامة في الدولة التدابير الكفيلة بالوقاية من المخاطر الصحية التي تهدد الإنسان وصحته ومسكنه والمحيط الذي يعيش فيه.[2]

وتلعب شبكات التواصل الاجتماعي دورا مهما في هذا المجال من خلال فعالية حملات الصحة العامة كالتحذير من الأوبئة أو التذكير بالتدابير الوقائية لأمراض معينة، ومن أمثلة ذلك في الوقت الحاضر، في ظل انتشار وباء كورونا، اتخذت سلطات الضبط في الصين إجراءات صارمة من أجل معالجة هذا الوباء والحد من انتشاره، وفرضت عدة مدن قيودا صارمة على السفر، ومن ثم بدأت التوعية بطبيعة هذا الفيروس وأعراضه ومخاطره من خلال شبكات التواصل الاجتماعي من أجل اتخاذ التدابير الوقائية كافة، وقد أضاف موقع جوجل خدمة تتمثل في خرائط بهدف التعرف على الدول التي انتشر فيها الفيروس المستجد (covid-19) من أجل الوقاية من مخاطر هذا الفيروس.[3]

وبالرغم من الفائدة الكبيرة لوسائل التواصل الاجتماعي في الترويج الإيجابي للوقاية من فيروس (كوفيد-19) المستجد، نجد أن بعض الأفراد استخدم هذه الوسائل بشكل سلبي، من خلال بث الشائعات وإثارة الهلع والرعب من هذا الفيروس في المراحل الأولى من انتشاره، ففي العراق بدأ البعض ببث الشائعات من خلال

[1] محمد بن سالم، الجرائم المضرة بأمن الدولة في الداخل وعقوبتها في القوانين، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص83.

[2] عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008، ص31.

[3] احمد أكرم عبد، دور الضبط الإداري في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، سنة ٢٠٢٠، ص 51 وما بعدها.

وسائل التواصل الاجتماعي حول انتشار هذا الفيروس قبل دخوله للعراق أصلا، ما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الوقاية من الفيروس، مثل الكمامات والمعقمات الطبية وغيرها، وعلى إثره قام الادعاء العام في محافظة واسط بإصدار قرار بتسخير أجهزة الضبط لمتابعة الصيدليات ومذاخر الأدوية من أجل عدم رفع الأسعار والحد من هذه الظاهرة .[1]

وحتى مع طرح الشركات العالمية لأدوية لقاح الوقاية من فيروس كورونا، وشروع الدول باستيراد اللقاحات وتوفيرها بشكل مجاني للأفراد بهدف الحد من فيروس كورونا، نجد أن الكثير قد روج عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد أخذ هذه اللقاحات بالرغم من اعتراف منظمة الصحة العالمية بها وإثبات فاعليتها وانتفاء مخاطرها، ما دعا بعض الأفراد للعزوف عن أخذ اللقاح خوفا مما يتم تناقله من شائعات حول مخاطر هذه اللقاحات، وفي هذا الصدد أصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق، أمراً قضائياً نص فيه "بالنظر لاتساع الخطر العام جراء انتشار فيروس كورونا وشيوع ظاهرة غير صحية تتمثل بعدم إقبال عدد كبير من المواطنين على أخذ اللقاحات المضادة بسبب تأثير شائعات ونصائح غير طبية مبنية على أساس غير علمي من قبل البعض، لذا تنسب اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يساهم في التحريض على عدم أخذ اللقاح المضاد المعتمد من قبل وزارة الصحة، وكذلك كل من يخالف تعليمات خلية الأزمة بخصوص الوقاية من انتشار الفيروس".[2]

كما أن الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي في المجال الصحي أدى إلى ظهور العديد من الممارسات الخطيرة والمضرة بالصحة الجسدية للأفراد، وتتمثل أبرز هذه الممارسات في، الترويج غير المشروع للأدوية والترويج لمنتجات مضرة وكذلك نشر معلومات طبية مغلوطة، حيث إن الترويج للعلاجات التقليدية والشعبية المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أشخاص لا يملكون أي تأهيل طبي، هو أكثر ما يعرض الصحة الجسدية للأفراد للخطر، حيث يقوم هؤلاء الأشخاص بنشر ممارسات ووصفات علاجية بحسن أو سوء نية والادعاء بأنها كفيلة بعلاج مختلف الأمراض.

أما فيما يخص الترويج لمنتجات مضرة، فإن مواقع التواصل الاجتماعي تمثل فضاءً واسعاً يتعرض فيه العديد من الشباب والقصر لعمليات إشهار غير مضبوطة بشكل كاف لمنتجات تحمل أضراراً كبيرة

---

[1] رئاسة الادعاء العام في واسط، قرار رقم 227، بتاريخ 2020/2/26.

[2] مجلس القضاء الأعلى، العدد/685/مكتب/2021، بتاريخ 2021/8/4.

على الصحة، وفي مقدمة هذه المنتجات "الخمور" التي تعتبر حسب منظمة الصحة العالمية مسؤولة عن 25% من الوفيات في الفئات العمرية التي تتراوح بين 20 و39 عاما.(1)

وقد أظهرت دراسة بريطانية أن أطفالاً تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة، يتعرضون لإعلانات الخمور، منهم نسبة 39% من الفتيان و48% من الفتيات، الذين يستخدمون شبكة (فيسبوك) في المملكة المتحدة بين كانون الأول/ ديسمبر 2010 وأيار/ مايو 2011.(2)

كما أن استعمال تكنولوجيات وسائل التواصل الاجتماعي في التسويق للكحول، له تأثير أقوى مقارنة بالإعلانات التقليدية على الشباب نظراً لإمكانيات التفاعل بين المستهلك والعلامات التجارية من خلال أزرار الإعجاب وغيرها مما هو متاح على مواقع التواصل الاجتماعي.[3]

ومن السلبيات البارزة أيضا في استغلال شبكات التواصل الاجتماعي، نشر معلومات طبية غير صحيحة، حيث نجد في الوقت الراهن أن الكثير من الأفراد يتجهون إلى شبكة الإنترنت للبحث عن معلومات طبية حتى قبل زيارة الطبيب، ويلاحظ في هذا الإطار عدد متزايد من المستخدمين الذين يعتمدون على الإنترنت بشكل عام كمصدر للمعلومات الصحية والطبية، فقد كشفت دراسة أجريت في الولايات المتحدة سنة 2012، أن ثلث المستخدمين يستغلون موقع فيسبوك وتويتر ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى للحصول على معلومات طبية ومناقشة الأعراض والتعبير عن آرائهم حول الأطباء والأدوية وشركات التأمين الصحي، وذكر أن 34% من الأشخاص الذين تم استطلاع آرائهم أن المعلومات الموجودة على شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر على قرارهم حول تناول دواء معين.[4]

واللجوء إلى شبكات التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات الطبية، ينعكس بشكل بالغ على سلوك وخيارات المريض في العديد من الجوانب، لا سيما في قرار زيارة الطبيب والاستفادة من الخدمات الصحية مثل مواصلة العلاج واتباع التوصيات المقررة من الطبيب المختص وأخذ الأدوية المناسبة... الخ، كما أن عدم مصداقية ودقة المعلومات الصحية الرائجة على وسائل التواصل الاجتماعي يرجع لعدة عوامل، تتمثل في: إتاحة فرصة النشر للجميع، عدم تحديد هوية مصدر المعلومة، انخفاض درجة الإشراف والرقابة وتصفية المحتوى، وبالإضافة لذلك وجد أن مهارات البحث عن المعلومة الصحية لدى المستخدمين محدودة،

---

[1] http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs349/ar/

[2] Marketing on social media website, in alcohol and alcoholism Vol. 49, No. 2, 2014. P 158.

[3] I bidem.

[4] Shannon Gibson, regulating direct-to-consumer advertising of prescription drugs in the digital age, laws 2014-3, p.413.

فغالباً ما يستعملون مصطلحات غير دقيقة أو خاطئة، ما يؤثر على نوعية المعلومات التي سيتحصلون عليها.[1]

المطلب الثالث:

مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على الآداب العامة

يعرف القضاء الإداري الآداب العامة على أنها الحد الأدنى من الأفكار الأخلاقية المقبولة في وقت ما من طرف عامة المواطنين.[2]

وتستمد تلك الأفكار من الأعراف والتقاليد والقيم الدينية التي يعتنقها المجتمع، وبذلك تختلف من حيث النطاق والأهمية من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات الإسلامية تعتبر الآداب العامة من أهم القيم التي يجب الالتزام بها والمحافظة عليها من طرف الأجهزة المختصة، أما في المجتمعات الغربية، فقد تأخر إقرار هذا المقتضى، كمكون أساسي للنظام العام.[3]

ومع تطور الحياة بصورة عامة وما نشهده في الوقت الحاضر من ثورة معلوماتية وتطور أنظمة الإعلام والاتصال، انعكس ذلك بدوره على الآداب العامة وأصبح هنالك ارتباط وثيق بين الآداب العامة والإعلام، خاصة بعد ظهور وسائل التواصل الاجتماعي كصورة حديثة لوسائل الإعلام، وبظهور هذه الوسائل ازداد التأثير والمخاطر على المجتمع، نظراً لما تتمتع به هذه الوسائل من ميزات وخصائص تجعلها أكثر وصولاً للأفراد من وسائل الإعلام التقليدية.

حيث إن شبكة "فيسبوك" تضم لوحدها أكثر من ملياري حساب نشط ضمن موقعها، كما أن مشاهدات الفيديو على موقع "يوتيوب" تصل إلى مليار ساعة يومياً.[4]

ومما يزيد من قوة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على توجه المجتمع، هو شمولها لمختلف أشكال الوسائط الإعلامية، مثل الصور والصوتيات والبث المباشر وغيرها من الوسائط الإعلامية المتعددة، والتي

---

[1] Susanne Christmann, The impact of online health information on the doctor-patient relationship: findings from a qualitative study, media@lse, London, 2013, p. 11.

[2] Concl. Guldner sur CE. 20 décembre 1957 . sté nat. D,éd. Cinématographiques ; gilles Lebreton, droit administratif général, éd. Dalloz, Paris, 2015, p. 193.

[3] مصلح ممدوح الصرايرة، القانون الإداري، الكتاب الأول، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 284.

[4] https://www.statista.com

تضعها في متناول كل الفئات العمرية للمجتمع عبر الوسائل التقنية الحديثة مثل الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية وأجهزة الكومبيوتر.

هذه الفعاليات الإعلامية التي تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تشكل مخاطر كبيرة على الآداب العامة في المجتمع، وذلك يرجع بالأساس إلى اعتبارين، يتمثل الأول في ضعف الرقابة على ما ينشر عبرها من مضامين ومحتويات، والاعتبار الثاني هو، الطابع العالمي لهذه الوسائل حيث لا تتم مراعاة خصوصية منظومات القيم والآداب العامة لكل مجتمع على حدة، وفي هذا المعنى يتجه البعض إلى وصف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها، عالم يقع خارج إطار مفهوم الإقليم بمعناه التقليدي بحدوده الجغرافية المعروفة، كما أنه عالم يقع خارج إطار الضوابط والكوابح المعروفة سواء كانت هذه الضوابط من صنع الدولة أو المجتمع.[1]

ويمثل نشر المحتويات الإباحية أكثر وأخطر صور استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير السلبي على الآداب العامة، ويشمل نشر الإباحية عرض كل مادة تحتوي على جنس فاضح أو ضمني، بدءاً من الصورة العادية الكاشفة للعورة وانتهاء بالفيلم الفاضح بشكل كلي والذي يهدف أساسا إلى إثارة الشهوة الجنسية عند المشاهد.[2]

ويظهر خطر وضرر المواد الإباحية في كونها تعد تهديداً للقواعد والأحكام الأخلاقية والاجتماعية والدينية المقبولة لدى الأفراد، فالزنا، والتحلل الجنسي، والشذوذ الجنسي، أفعال خاطئة لذاتها وهي ضد القيم الدينية والاجتماعية التي تعلي من قيم العفاف والطهر، والزواج والأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع.[3]

ومن أمثلة هذه المخاطر، أمر النائب العام في مصر بحبس فتاة روسية الجنسية وثلاثة مصريين آخرين، لإعلان الفتاة عبر وسائل التواصل الاجتماعي دعوة تتضمن إغراء بالدعارة، ومعاونة الثلاثة الآخرين لها.[4]

---

[1] بلخير محمد آيت، مرجع سابق، ص 164.

[2] ميلود بن عبد العزيز، الجرائم الأخلاقية والإباحية عبر الإنترنت وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 17، 2012، ص164.

[3] ميلود بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص164.

[4] منشور على الموقع الرسمي للنيابة العامة المصرية على شبكة الفيسبوك، على الرابط https : www.facebook.com/1999202686854290/posts/2950620448379171/?extid=Edvek2tnu6bq7zjf&d=n

ومن المخاطر الأخرى كذلك، استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في أنشطة القمار، إذ يُعد القمار نشاطاً مخالفاً للآداب العامة، لما فيه من مخالفات للأفكار الأخلاقية المقبولة في المجتمع، فالقمار يؤدي إلى إهدار المال والشرف، وينجم عنه العديد من الجرائم والأفعال المنافية للأخلاق كالسرقات والمفاسد الأخلاقية، والاعتداء بالضرب والجرح، وذلك بهدف الحصول على المال.[1]

ومن أهم التغيرات التي طرأت على بيئة المقامرة في السنوات الأخيرة، تلك المتعلقة بانتقالها إلى البيئة الرقمية، فتعد المقامرة عبر الشبكة العنكبوتية اليوم من أسرع أنماط القمار نمواً وتطورا.[2]

ويرى الباحث: أن سبب ذلك هو البيئة التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي والمشجعة للترويج لمثل هذه الأنشطة، ولا سيما الألعاب الإلكترونية التي تحاكي أنشطة القمار لتشجيع المستخدمين على ممارسة المقامرة في الواقع المادي.

الخاتمة

في خاتمة البحث وبعد أن تناولنا موضوع حرية الرأي والتعبير في ظل التطور التكنولوجي المعاصر بشكل مفصل، توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات، وذلك وفق الآتي:

أولاً: النتائج

1. حرية الرأي والتعبير حق من حقوق الإنسان، كفلته معظم الدساتير العالمية والإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية، ورسمت حدود ممارسة هذا الحق.
2. تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بالعالمية والسهولة في الاستخدام والتوفير والاقتصاد والتنوع وتعدد الاستعمالات.
3. تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء استيعابها الفائق في إمكانية عرض مضمون أي موضوع دون التقيد بالمساحة المخصصة للنشر كما هو الحال في وسائل الإعلام التقليدية.
4. تسهم إساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في زعزعة الأمن والاستقرار عن طريق إشاعة الفوضى وزعزعة الطمأنينة وبث روح الكراهية بين مختلف طبقات المجتمع.

[1] أحمد أكرم عبد، مرجع سابق، ص57.

[2] Sally M. gainsbury, online gambling addiction : the relationship between internet gambling and disordered gambling, current addiction reports, volume 2, issue 2, springer international publishing AG, 2015, p. 185.

5. تمنح وسائل التواصل الاجتماعي فرصة لأصحاب الفكر المتطرف والجماعات الإرهابية لبث سمومها في المجتمع ونشر الأفكار الهدامة والقناعات المضللة التي تتنافى مع المعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية وتمهد الطريق للوقوع في الانحراف.

ثانياً: التوصيات

1. الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي المركزي على المستوى الوطني في نشر حملات التوعية لمواجهة المخاطر الناتجة عن الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي.
2. العمل على وضع ضوابط لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت بشكل عام، تتناسب مع مقتضيات النظام العام في الدولة.
3. نقترح على الجهات الأمنية تأسيس موقع إلكتروني يسمح للأفراد بالتبليغ عن الأنشطة المحظورة والتي بطبيعة الحال تمثل تهديدا للنظام العام.
4. على سلطات الضبط الإداري والقضائي مواكبة التطورات الهائلة في ميدان الفضاء الإلكتروني، وتحديث وسائل المراقبة وإعداد الكوادر الأمنية وتطوير قابليتها في تقنيات المعلومات.
5. تحقيقا لحماية الحريات العامة وضمان ممارستها يتطلب وضع نص دستوري ينص على "كل تقييد لحرية أو حق أساسي تسوغه المصلحة العامة يجب أن يخضع لمراقبة القضاء".

قائمة المراجع

أولاً. المراجع العربية

1. جمعة قادر صالح، سلطة الضبط الإداري إزاء وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة ٧، العدد ٢٧، أيلول ٢٠١٥.
2. وردة بن عمر، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة ٢٠١٤.
3. موسى بن أحمد موسى الشهري، تطوير التعاون بين الإدارة المدرسية والمؤسسات الأمنية في مجال التوعية الأمنية لطلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، جامعة الملك خالد، سنة ٢٠٠٨.
4. عبد الباسط هويدي، فرحات حاج بلقاسم، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على الممارسة الإعلامية التقليدية في تغطية الحراك الاجتماعي في الجزائر، مجلة العلوم والمجتمع، المجلد ٣، العدد٢، ديسمبر، ٢٠١٩.

5. بالخير محمد ايت عودية، الضبط الإداري للشبكات الاجتماعية الإلكترونية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، سنة 2019.
6. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم، فايز الصباغ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، دون سنة نشر.
7. لامية طالة، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الرأي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم علوم الإعلام والاتصال، سنة ٢٠١٥.
8. علي عدنان سلمان الركابي، جريمة الإرهاب المعلوماتي مكتبة السنهوري، بغداد، سنة 2020.
9. محمد منصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، رسالة ماجستير في الإعلام، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الآداب، 2012.
10. ميلود بن عبد العزيز، الجرائم الأخلاقية والإباحية عبر الإنترنت وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 17، 2012.
11. حسنين شفيق، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
12. محمد بن سالم، الجرائم المضرة بأمن الدولة في الداخل وعقوبتها في القوانين، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
13. عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008.
14. أحمد أكرم عبد، دور الضبط الإداري في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، سنة ٢٠٢٠.
15. مصلح ممدوح الصرايرة، القانون الإداري، الكتاب الأول، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
16. رضا عبد حمودة كحيل، الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

ثانياً. المراجع الأجنبية

1. Athina A. lazakidou ed, virtual communities, social networks and collaboration springer, new York, 2012.
2. Nagehan ilhan, sule gundus-oguducu, and A, sima etaner-uyar, social networks analysis and case studies, springer, usa, 2013.

3. Jamal sanad al-suwaidi, from tribe to facebook : the transformational role of social network, 1.st ed., emirates center for strategic studies and research, abu Dhabi, 2013.
4. Danah m.Boyd, Nicole B. Ellison, social network sites: definition, history, and scholarship, journal of computer-mediated communication, 2007.
5. Mike friedrichsen, wolfgang muhl-benninghaus (eds), handbook of social media management: value chain and business models in changing media markets, springer-verlag berlin Heidelberg, 2013.
6. Stefan Stieglitz, linh dang-xuan, social media and political communication: a social media analytics framework, social network analysis and mining, 2013.
7. Hokyin lai, hiufung cheng, and hiuping fong, social network advertising: an investigation of its impact on consumer behaviour, in: l.s.l. wang et al. (eds.): misnc 2014.
8. V.I. blanutsa, geographical investigation of the network world: basic principles and promising directions, geography and natural resources, 2012.
9. Pierre musso, le web : nouveau territoire et vieux concepts, annales des mines-réalités industrielles 2010/4, Novembre 2010.
10. Y. volkovich, S. scellato, D. laniado, C. mascolo, and A. Kaltenbrunner, the length of bridge ties: structural and geographic properties of online social interactions, in: proceedengs of the sixth international AAAl conference on weblogs and social media, 2012.
11. Barry wellman, computer networks as social networks, science, new series, vol. 293, no. 5537, sep 2001, American association for the advancement of science.
12. Bellanger pierre, de la souveraineté numérique le débat, 2012/3.
13. .Géraldine aidan, émili debaets, l'identité juridique de la personee humaine,
14. L'harmqttan, paris, 2013.
15. François terré, dominique fenouillet, droit civil, les personnes, dallos, paris, 2012.
16. Report and guidance on privacy in social network services <rome memorandum> , rome Italy,3-4/03/2008.
17. David kaye, report of the special rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, human council: twenty-ninth session, 22 may 2015, a/hrc/29/32.
18. (Jason A. martin, Anthony L. fargo, anonymity as a legal Right: where and why it matters, north Carolina journal of law & technology, volume 16, issue 2: January 2015.
19. (Desmond upton patton et al., internet banging: new trends in social media, gang violence, masculinity and hip hop, computers in human behavior, Elsevier, vol. 29. Issue 5, September 2013.
20. Marketing on social media website, in alcohol and alcoholism Vol. 49, No. 2, 2014.
21. 1(Shannon Gibson, regulating direct-to-consumer advertising of prescription drugs in the digital age, laws 2014.
22. 1Susanne Christmann, The impact of online health information on the doctor-patient relationship: findings from a qualitative study, media@lse, London, 2013.
23. (Concl. Guldner sur CE. 20 décembre 1957 . sté nat. D,éd. Cinématographiques ; gilles Lebreton, droit administratif général, éd. Dalloz, Paris, 2015.

ثالثاً. المواقع الإلكترونية

1. تقرير شركة جوجل منشور على موقع bbcعربي الإخباري، بتاريخ 22 يوليو 2017، على الموقع الإلكتروني www.bbc.com.
2. حسين سعدي الفتلاوي، الأساليب الدعائية لتنظيم داعش الإرهابي في مواقع التواصل الاجتماعي، 2017، بحث منشور على موقع المجلات الأكاديمية العراقية على الموقع الإلكتروني www.iasj.net.
3. د. سامي حسن نجم الحمداني، حسين طلال مال الله العزاوي، دور الضبط الإداري الإلكتروني في مكافحة الشائعات المخلة بالأمن العام، بحث مقدم إلى جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية 2019. منشور على الموقع الإلكتروني https://law.tanta.edu.eg